# حماية البيئة البحرية في ضوء أحكام الجزء الثاني عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982

**بن شعبان محمد فوزي**

أستاذ مساعد بكلية الحقوق جامعة الجزائر1

## مقدمة

يواجه العالم اليوم مشكلة من أعقد المشكلات، وهي مشكلة تلوث البيئة البحرية، وهذا التلوث ناجم عن تسرب بقايا فضلات المصانع إلى البحار والمحيطات،وتسرب النفط والغاز من الآبار النفطية الكائنة في قيعان البحار والمحيطات.بالإضافة إلى التلوث الناجم عن حوادث الاصطدام بين ناقلات النفط العملاقة وغيرها من المصادر الأخرى للتلوث البحري.

ولاشك أن الاهتمام الدولي بحماية البيئة البحرية راجع إلى الحوادث البحرية التي وقعت وعلى الأخص الأضرار التي سببتها للبيئة البحرية مثل حادثة توري كانيون Torry Canyon[1] التي كانت تحمل العلم الليبيري وتحطمت بالقرب من سواحل انجلترا عام 1967 وكانت محملة بالنفط الخام والقادمة من الكويت، وحادثة تصادم الناقلة)(Arizona Standard) والناقلة (Oregon Standard) بالقرب من ميناء سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية في جانفي من عام 1971 وحادثة الناقلة أموكوكاديس (Amoco Cadiz) عام 1979 في بحر الشمال[2] .

(1)-DE LA RUE COLIN and ANDERSON,-« Shipping and the environment: Law and practice »,L.L.P, London and Hong Kong, 1998, pp.11-12.

(2)– KISS(A-Ch), «L'affaire de l'Amoco :responsabilité pour une catastrophe écologique »JDI,1985,pp.575-601.

ونتج عن هذه الكوارث البحرية تزايد الاهتمام الدولي بوضع إطار قانوني دولي لتنظيم الملاحة البحرية من أجل المحافظة على البيئة البحرية.وتجسد هذا الاهتمام باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحارلسنة1982، والتي تعتبرمن أهم الاتفاقيات الدولية التي تناولت بالتفصيل موضوع حماية البيئة البحرية من التلوث.وعرفت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحارلسنة 1982 اجتماعات تحضيرية وتمهيدية دامت ثماني سنوات من 1974 إلى 1982 عقدت خلالها ثلاث لجان مختصة إحدى عشر دورة.

وتمثل هذه الاتفاقية نظام قانوني شامل لكل الموضوعات المتعلقة بالبحار، حيث تضمنت مجموعة من الأسس والمبادئ القانونية المنظمة للمناطق البحرية بالإضافة إلى المبادئ العامة المتعلقة بالبحث العلمي ومجالاته البحرية واستغلال الثروات المعدنية والنباتية والحيوانية الكامنة في أعماق البحاروالمحيطات فيما يتجاوز الولاية والسيادة الإقليمية للدول الساحلية [1].

وقد شغل موضوع حماية البيئة البحرية والمحافظة عليها حيزا كبيرا، إذ خصصت له الجزء الثاني عشر الذي يعتبر الإطار الذي ينص على التدابير الواجب اتخاذها من قبل الدول الساحلية لمنع التلوث الناجم عن السفن ومنع وقوع الحوادث البحرية.كما تتناول الجزء الثاني عشر حالات الطوارئ وتأمين سلامة العمليات البحرية ومنع التفريغ العمدي والتصريف غيرالعمدي، فضلاعن أنه يتناول التدابير المتعلقة بتصميم السفن ومنع التلوث الناجم عن المنشات والمعدات المستخدمة في استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية لقاع البحاروما تحت قاع البحار [2].

(1) زكريا السباهي ، المياه في القانون الدولي و أزمة المياه العربية ، دار طلاس ، دمشق 1994 ،ص32.
(2) ورد في المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحارلعام 1982 تعريفا للتلوث البحري على أنه «إدخال الإنسان في البيئة البحرية بما في ذلك مصادر الأنهار، بصورة مباشرة أوغير مباشرة مواد أو طاقة ينجم عنها أو يحتمل أن ينجم عنها آثار مؤذية، مثل الأضرار بالمواد الحية و الحياة البحرية وتعريض الصحة البشرية للأخطار،وإعاقة الأنشطة البحرية بما في ذلك صيد الأسماك، ووجوه الاستخدامات المشروعة الأخرى للبحاروإفساد صلاحية مياه البحرللاستعمال والإقلال من وسائل المتعة « . نشرة البيئة البحرية، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية – العدد 58 - 2003 .ص 15.

ويتكون الجزء الثاني عشرمن الاتفاقية من خمسة وأربعون(45) مادة موزعة على إحدى عشرة فرعا (المواد من 192 إلى 237)، بالإضافة إلى أحكام أخرى تضمنتها الاتفاقية ودخلت حيز النفاذ في 16 نوفمبر 1994 [1].

ويعتبر موضوع حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها من أهم القيود التي ترد على حرية الملاحة البحرية في أعالي البحار. ولهذا الغرض ألقت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على عاتق الدول الساحلية مجموعة من الالتزامات بشأن حماية البيئة البحرية، وبالمقابل منحتها اختصاصات تنافسية في مجال تنفيذ الاختصاصات. وبالمقابل وضعت مجموعة من الضمانات لصالح الملاحة الدولية بهدف التوفيق بين ضرورة حماية البيئة البحرية وحرية الملاحة الدولية [2]. بالإضافة إلى أنها أكدت على موضوع التعاون الدولي والتعاون الإقليمي لمواجهة أخطار التلوث، ووضعت إطارا خاصا بعدة مجالات مرتبطة بحماية البيئة البحرية كاستغلال الثروات البحرية الحية وغير الحية وطرق المحافظة عليها والبحث العلمي المرتبط بالبحرو نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية[3] .

وعليه فان الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على الأحكام التي تضمنها الجزء الثاني عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 في مجال حماية البيئة البحرية والمحافظة عليها من أخطارا لتلوث. وقد تم تناول الموضوع من خلال مبحثين،المبحث الأول خصص لعرض الالتزامات العامة لحماية البيئة البحرية من التلوث وينقسم إلى ثلاث مطالب تشمل الالتزامات العامة التي تتعلق باتخاذ تدابير معينة والتزامات عامة تتعلق بالتعاون الدولي والإقليمي والمطلب الثالث يعالج القواعد الدولية والتشريعات الوطنية لحماية البيئة البحرية من التلوث.

(1) صدقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96 - 53 المؤرخ في 22 جانفي 1996 .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 6 الصادر في 24 جانفي1996

(2) لعمامري عصاد، الأحكام التوفيقية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 أطروحة دكتوراه في القانون العام كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو 2014 . ص 308 .

(3)- SASSI Selma ,la mise en œuvre par l'Algérie de la convention de Montegobay sur le droit de la mer (1982),thèse de doctorat en droit public, Université de Lyon France 2009,p.11.

والمبحث الثاني يتناول الالتزامات الخاصة بدول محددة وحالات معينة، وينقسم إلى ثلاث مطالب، يعالج المطلب الأول الالتزامات الخاصة بالدولة الساحلية في مجال حماية البيئة البحرية، والمطلب الثاني خصص للالتزامات الخاصة بدولة العلم، أما المطلب الثالث يتناول الالتزامات الخاصة بدولة الميناء.

تضمن الجزء الثاني عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 أحكاما تفصيلية تتعلق بحماية البحرية والمحافظة عليها، و التي حاولت هذه التوفيق بين متطلبات الملاحة الدولية والحفاظ على البيئة البحرية من جهة ومراعاة مصالح الدول من جهة أخرى [1].

وقد ربطت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حق الدول في استغلال مواردها الطبيعية بواجب حماية البيئة البحرية والمحافظة عليها من أخطار التلوث، ومقابل الاعتراف بالحق السيادي للدول في استغلال مواردها الطبيعية، قررت لها حقوقا أساسية من أجل اتخاذ تدابير خاصة بهدف ضمان حماية كافية للبيئة البحرية وخاصة بالنسبة للمجالات البحرية الخاضعة لسيادتها [2].

ولهذا الغرض فرضت الاتفاقية على الدول الساحلية مجموعة من الالتزامات تتعلق بحماية البيئة البحرية من التلوث، وتشمل هذه الالتزامات، الالتزامات العامة التي تتضمن اتخاذ تدابير معينة من أجل حماية البيئة البحرية، والتزامات تتعلق بالتعاون الدولي والإقليمي والتزامات تتعلق بوضع تشريعات وأنظمة وطنية لمنع تلوث البيئة البحرية تماشيا مع أحكام الاتفاقية[3].

(1) البزاز محمد ، حماية البيئة البحرية ، دراسة في القانون الدولي ، منشاة المعارف الإسكندرية 2006 ، ص. ص 40-27 .

(2) المادة 192 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982.

(3) –LEVY (J.P), les bons offices du Secrétaire général des Nations-Unies en faveur de l'universalité de la convention sur le droit de la mer, RGDIP, pp.871-898.

## المطلب الأول:التزامات عامة تتعلق باتخاذ تدابير معينة

يقضي النظام القانوني الوارد في الجزء الثاني عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بأن تتخذ الدول التدابير المعينة لمنع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه. وتطبق هذه التدابير على جميع مصادر التلوث البحري، وأن تتخذ أيضا منفردة أو مشتركة جميع التدابير المتمشية مع الاتفاقية لمنع تلوث البيئة البحرية مستخدمة في ذلك أفضل الوسائل العلمية المتاحة لها و المتفقة مع قدراتها[1].ويراد بهذه التدابير الإقلال إلى أبعد حد ممكن من التلوث الناجم عن السفن، وبصورة خاصة اتخاذ التدابير لغرض منع الحوادث البحرية ومواجهة حالات الطوارئ وتأمين سلامة العمليات في البحر ومنع التصريف العمدي أو غير أو غير العمدي وتنظيم تصميم السفن و بنائها و تجهيزها و تشغيلها و تعيين فرقها .

وقد أشارت الفقرة الثالثة من المادة 194 من الاتفاقية إلى أهم التدابير في مجال حماية البيئة البحرية والمحافظة عليها والتي أكد عليها المبدأ الحادي والعشرون من إعلان استكهولم لعام 1972 حول البيئة البشرية والفصل 17 من جدول أعمال القرن 21 لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية لعام 1992. كما أكدت عليها أيضا الدورة الرابعة للجنة التنمية المستدامة والدورة الثانية عشر للجمعية العامة للمنظمة العالمية البحرية [2]. وتشمل هذه التدابير جميع مصادر التلوث البحري، ونذكر من بينها:

- إطلاق المواد السامة أو الضارة أو المؤذية و لاسيما منها المواد الصامدة،

- التلوث الناجم عن السفن ،

(1) واعلي جمال، الحماية القانوني للبيئة البحرية من أخطار التلوث ( دراسة مقارنة) أطروحة دكتوراه في القانون العام كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2010 ، ص ص 149 - 150 . - المادة 194 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 .

(2) محمد الحاج حمود ، حماية البيئة البحرية من التلوث بالنفط ( دراسة في القانون الدولي) أطروحة دكتوراه جامعة بغداد كلية القانون 2005 ، ص170.

- التلوث الناجم عن المنشآت والأجهزة المستخدمة في استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية لقاع البحار وباطن أرضه،

- التلوث الناجم عن المنشآت والأجهزة الأخرى العاملة في البيئة البحرية [1]،

- واجب عدم نقل الأضرار أوالأخطار أو تحويل نوع من التلوث إلى نوع آخر [2]،

- منع الضرر أو خفضه إلى الحد الأدنى عن طريق وضع خطط طوارئ ،

- تتعاون الدول مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية المختصة لغرض تعزيز الدراسات أوالقيام ببرامج البحث العلمي و تشجيع تبادل المعلومات والبيانات المكتسبة عن تلوث البيئة البحرية و المشاركة في البرامج الإقليمية والعالمية لاكتساب المعارف اللازمة لتقييم طبيعة التلوث و وسائل علاجه[3] ،

- تقديم المساعدات المناسبة فيما يتعلق بإعداد التقييمات البيئية [4].

وقد حرصت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على مراعاة مصالح الدول النامية،إذ حثت الدول على تشجيع برامج المساعدة العلمية والتعليمية والتقنية وتقديمها إلى الدول النامية من أجل حماية البيئة البحرية.وتشمل هذه المساعدات عدة مجالات من ضمنها التدريب التقني،وتيسير مشاركتها في البرامج الدولية ذات الصلة بموضوع حماية البيئة البحرية وتزويدها بالمعدات وتقديم المشورة بشان برامج البحث البيئي[5].

(1) المواد 192 و 193 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.
(2) المادة 194 من نفس الاتفاقية
(3) المواد 195 و 200 من نفس الاتفاقية .
(4) المواد 200 و201 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 .
(5) إدريس الضحاك، المصلحة العربية و اتفاقية قانون البحار فيما يتعلق بالمحافظة على البيئة البحرية و البحث العلمي و نقل التكنولوجيا، قانون البحار الجديد و المصالح العربية، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، تونس 1989، ص. ص 86 - 96 .

ومن جهة أخرى أشار الجزء الثاني عشر من الاتفاقية إلى الأحكام المتعلقة بالرصد والتقييم البيئي والتعاون مع المنظمات الدولية المختصة بما يتماشى مع حقوق الدول الأخرى، بالإضافة إلى اعتماد قوانين وأنظمة تتماشى والمعايير الدولية من أجل منع تلوث البيئة البحرية عن طريق الإغراق[1] .

وتتخذ الدول أيضا طبقا لأحكام المادة 196 من الاتفاقية جميع مايلزم من التدابير الضرورية لمنع وخفض تلوث البيئة البحرية والسيطرة على هذا التلوث ، باستخدام التكنولوجيات الواقعة تحت ولايتها أو رقابتها أو عن إدخال أنواع غريبة أو جديدة قصدا أو عرضا، على جزء معين من البيئة البحرية يمكن أن تهدد البيئة البحرية [2].

## المطلب الثاني: التزامات عامة تتعلق بالتعاون الدولي والتعاون الإقليمي

فرضت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 على الدول التزاما أساسيا مفاده التعاون فيما بينها من أجل حماية البيئة البحرية والمحافظة عليها، وذلك على المستويين الدولي والإقليمي[3]. ويترجم هذا التعاون من خلال عدة مجالات أكد عليها الفرع الثاني من الجزء الثاني عشر من الاتفاقية وتشمل هذه المجالات الموضوعات التالية:

1 - وضع قواعد ومعايير دولية تتماشى مع أحكام الاتفاقية مع مراعاة الخصائص الإقليمية المميزة [4]،

2 -إخطار الدول والمنظمات الدولية المختصة المعرضة لخطر التلوث الوشيك أو الفعلي

3 -القضاء على آثار التلوث البحري،

(1) المواد 204 و 205 و 206 من نفس الاتفاقية.

(2) المادة 196 من نفس الاتفاقية.

(3) لعمامري عصاد، المرجع السابق ، أطروحة دكتوراه في القانون العام كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو 2014 \ن ص .310.

(4) المواد 197 و198 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982.

4 - منع الضرر أوخفضه إلى الحد الأدنى، وذلك عن طريق خطط الطوارئ لمواجهة الحوادث البحرية أكدت المادة 197 و المادة 199 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحارلعام 1982 على موضوع التعاون الدولي والتعاون الإقليمي من اجل حماية البيئة البحرية و المحافظة عليها من أخطار التلوث، مستخدمة في ذلك خطط الطوارئ لمواجهة حوادث التلوث في البيئة البحرية [1].

كما أشارت الاتفاقية في مادتها 202 على تقديم المساعدة العلمية والتقنية للدول النامية من اجل حماية بيئتها البحرية ، سواء عن طريق التدريب أو مشاركتها في البرامج الدولية ذات الصلة بالموضوع، أوتزويدها بالمعدات و التسهيلات اللازمة لهذا الغرض ، سواء كانت مصادر التلوث برية أو من قاع البحار أو بسبب الأنشطة البحرية أو من الجو أو من الحوادث البحرية الى جانب الرصد و التقييم البيئي [2]. البيئي المواد 204 - 205 -206-

## المطلب الثالث: القواعد الدولية والتشريعات الوطنية لحماية البيئة البحرية من التلوث

تحتاج الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية البيئة البحرية من أنواع التلوث إلى دعم و مساندة من قبل التشريعات الوطنية واستيعابها لأحكام هذه الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ويتحقق ذلك عن طريق وضع القوانين والأنظمة التنفيذية من أجل تنفيذ الدول لالتزاماتها الاتفاقية [3]. وقد نصت الفقرة الأولى من المادة 207 على أنه»تعتمد الدول قواعد وأنظمة لمنع تلوث البيئة البحرية من مصادر في البر بما في ذلك الأنهارومصابها و خطوط الأنابيب ومخارج التصريف ، وخفض ذلك التلوث والسيطرة عليه مع مراعاة ما اتفق عليه دوليا من قواعد ومعايير وممارسات وإجراءات موصى بها».

(1) المواد 197 و198 و199 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحارلسنة 1982

(2) المواد 202 و 203 و 204 و 205 و 206 من نفس الاتفاقية.

(3)أحمد عبد الكريم سلامة، التلوث النفطي و حماية البيئة البحرية ، الجمعية المصرية للقانون الدولي المجلد عدد -45 1989 ، ص 161.

وأكدت أيضا الفقرة الأولى من المادة 208 من الاتفاقية، على أنه ينبغي على الدول الساحلية اعتماد قوانين وأنظمة لمنع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه الناشئ عما يخضع لولايتها من أنظمة تخص قاع البحار. وهذا ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة 210 من الاتفاقية [1]. وتستند أحكام المواد 208 و 210 من الاتفاقية على المبدأ السابع من إعلان استكهولم – السويد-لعام 1972 حول البيئة البشرية و الذي يحث الدول على اتخاذ الخطوات الممكنة لمنع تلوث البيئة البحرية بالواد القابلة لخلق مخاطر للصحة البشرية و الموارد الحية و الحياة البحرية والإضرار بمنافعها وإعاقة الاستخدامات المشروعة الأخرى لها[2] .

ومن أهم تلك الخطوات وضع قواعد وأنظمة قانونية للحفاظ على البيئة البحرية.

وقد لايكفي أن تصدر الدولة القوانين والأنظمة الوطنية الخاصة بحماية البيئة البحرية، بل يتطلب في هذه القوانين والأنظمة مواصفات معينة من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية للبيئة البحرية من أخطار التلوث [3]. وهذا ما أكدت عليه الفقرة الثانية من المادة 211 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، والتي أشارت إلى أنه ينبغي على الدول اعتماد قوانين وأنظمة وطنية لمنع تلوث البيئة البحرية من السفن التي ترفع علمها أو تكون مسجلة فيها وخفضه والسيطرة عليه، ولايمكن أن تكون هذه القوانين والأنظمة أقل فعالية من القواعد والمعايير الدولية المقبولة والموضوعة عن طريق المنظمة الدولية البحرية المختصة أو مؤتمر ديبلوماسي عام [4].

(1) المادة 208 و المادة 210 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

(2) المبدأ السابع من إعلان مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية ، استكهولم من 5 إلى 16 جوان 1972

(3)أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، الجمعية المصرية للقانون الدولي المجلد عدد-45 1989 ص.162.

(4) –BOISSON DE CHAZOURNES Laurence, la protection de l'environnement Marin dans le cadre de la convention des Nations Unies sur le droit de la Mer. Séminaires de Droit International Public, Université de Genève, Faculté de Droit 200.p.12.

وينبغي أيضا على هذه القوانين والأنظمة الخاصة بحماية البيئة البحرية أن تتماشى مع القوانين الحديثة في مجال البيئة مستوعبة الجوانب العلمية والتكنولوجية والبيئية. وهذا ما أشار إليه المبدأ الرابع من إعلان استكهولم لعام 1972 حول البيئة البشرية، حيث نص على انه تضمن الدول على أن تكون تشريعاتها الوطنية مزودة بالجزاءات المناسبة ضد من ينتهك التنظيمات القائمة حول التلوث البحري[1] .

## المبحث الثاني: الالتزامات الخاصة بحماية البيئة البحرية من التلوث

لم تكتفي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 في جزءها الثاني عشر بالالتزامات العامة التي فرضتها على الدول في مجال حماية البيئة البحرية من التلوث، بل حرصت على تنفيذ الالتزامات العامة عن طريق منح بعض الاختصاصات الثابتة لبعض الدول أوما يصطلح على تسميتها الاختصاصات الخاصة بدول محددة و في حالات معينة، نذكر من بينها الدولة الساحلية و دولة العلم و دولة الميناء [2].

ويوزع الاختصاص في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية وفقا للاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية من التلوث. وقد أكد الجزء الثاني عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 على ثلاث دول، هي الدولة الساحلية ودولة العلم ودولة الميناء من أجل تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحماية البيئة البحرية من أخطار التلوث وضمان حماية أكثر للبيئة البحرية

### المطلب الأول: التزامات خاصة بالدولة الساحلية

أشارت المواد 210 و213 و 214 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 إلى مجموعة من الالتزامات التي ينبغي على الدول الساحلية العمل بها وذلك من خلال اعتماد القوانين والأنظمة لحماية المناطق البحرية الخاضعة لولايتها مثل البحر

(1) المبدأ الرابع من إعلان استكهولم لعام 1972 حول البيئة البشرية. - الفقرة 5 من المادة 210 و المادة 212 من نفس الاتفاقية.

(2)-TETLY Willian,L'ONU et la convention sur le droit de la mer de 1982, études internationales 164 (1985) pp.795-811.

الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة و الجرف القاري. وتقوم الدول الساحلية أيضا بتنظيم ومراقبة عمليات التفريغ لاعن طريق وضع شروط معينة،من بينها الحصول على الإذن المسبق الذي تمنحه الدولة الساحلية إلى السفن والطائرات المتواجدة في المناطق الخاضعة لسيادتها، شريطة أن تكون الإجراءات التي تتخذها الدول الساحلية مطابقة للقواعد الدولية المعمول بها[1].

بينت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 في مادتها 210 نوعين من الاختصاصات - الالتزامات الخاصة- التي تمارسها الدولة الساحلية على المناطق البحرية الخاضعة لولايتها الوطنية، ونذكر من بينها الاختصاصات الخاصة بالبحر الإقليمي و الاختصاصات المتعلقة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة.

أما فيما يتعلق بالمنطقة الاقتصادية الخالصة، فقد أوردت الاتفاقية أربع حالات تندرج ضمن اختصاص الدولة الساحلية على المنطقة الاقتصادية الخالصة في مجال حماية البيئة البحرية من التلوث، وخاصة عندما تقوم السفن المبحرة في هذه المنطقة بانتهاك قوانين و أنظمة الدولة الساحلية [2].أما الحوادث البحرية، فقد أجازت الاتفاقية للدول الساحلية حق اتخاذ التدابير تناسب الضرر الفعلي من أجل حماية ساحلها أو مصالحها المرتبطة به خارج بحرها الإقليمي عملا بقواعد القانون الدولي العرفي و الاتفاقي .[3]

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية لندن لعام 1973 حول حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن السفن، إذ جمعت بين اختصاص الدولة الساحلية ودولة العلم في مجال تنفيذ قواعد حماية البيئة البحرية من التلوث، حيث أكدت على وجوب حظر

(1) المواد 219 و 220 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 .
(2) جابر إبراهيم الراوي، المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن تلوث البيئة ، جامعة بغداد 1983 . ص.ص. 279 - 280
(3) المادة 221 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982.

انتهاك أحكام الاتفاقية والأنظمة الملحقة بها والمعاقبة عليها بموجب قانون دولة العلم وبموجب قانون الدولة التي يحصل الانتهاك ضمن اختصاصها [1] .

أما فيما يتعلق بالحقوق المقررة للدولة الساحلية من اجل حماية البيئة البحرية، فإنها تشمل حق التفتيش و حق الحجز و حق المطارة و حق المتابعة الجنائية بهدف تطبيق الأنظمة الداخلية للدولة الساحلية. و يشمل حق التفتيش عدة تدابير أساسية من بينها فحص وثائق السفن و الطائرات المتواجدة في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو الجرف القاري [2]. بينما يتضمن حق الحجز كما أشارت إليه الفقرة الأولى من المادة 226 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982، التدابير الإدارية لمنع السفن من الإبحار عند تواجدها في الميناء أو أحد المحطات الساحلية تفاديا لإلحاق أضرار بالبيئة البحرية، وتقوم الدولة الساحلية بإخطار دولة العلم عن كل الإجراءات التي تتخذها في هذا المجال [3].

أما فيما يتعلق بحق المطاردة، فانه يعتبر من الحقوق التقليدية التي تستمد مصدرها من العرف الدولي، و هو أحد الوسائل الضرورية لتدعيم الصفة الإلزامية للتشريعات والنظم الداخلية للدولة الساحلية. والملاحظ أن هذا الحق يعد قيدا على حرية الإبحار في أعالي البحار تجدر الإشارة كما ورد في نص المادة الثالثة والعشرون من اتفاقية جناف لعام 1958 لقانون البحار [4].

أما فيما يتعلق بحق المطاردة، فانه يعتبر من الحقوق التقليدية التي تستمد مصدرها من العرف الدولي، و هو أحد الوسائل الضرورية لتدعيم الصفة الإلزامية للتشريعات والنظم الداخلية للدولة الساحلية. والملاحظ أن هذا الحق يعد قيدا على

(1) المادة 4 والفقرة 4 من المادة 5 من اتفاقية لندن لعام 1973 حول حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن السفن.

(2) الفقرة 6 من المادة 211 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 .

(3) الفقرة 1 من المادة 226 من نفس الاتفاقية.

(4) صلاح الدين عامر، القانون الدولي للبحار، دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، ص ص. 513 - 515.

حرية الإبحار في أعالي البحار كما ورد في نص المادة الثالثة والعشرون من اتفاقية جناف لعام 1958 لقانون البحار[1] .

كما أشارت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إلى المصادر البرية التي تسبب تلوث البيئة البحرية، حيث أوكلت إلى الدول الساحلية سن القوانين و الأنظمة الخاصة لمنع التلوث من المصادر البرية تتماشى مع القواعد و المعايير الدولية [2]. وقد شغلت الأنشطة البرية باعتبارها مصدرا من مصادر تلوث البيئة البحرية موضوعا للدراسة في المؤتمر الدولي الذي عقد عام 1995 بواشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية- و الذي اعتمد وثيقتين أساسيتين، إعلان واشنطن لحماية البيئة من الأنشطة البرية و برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية [3].

وتجدر الاشارة أن حق المطاردة المقرر للدولة الساحلية يتوقف على شروط معينة أكدت عليها المواد 224 و227 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

ومن جهة أخرى أجازت الاتفاقية للدولة الساحلية حق المتابعة الجنائية ضد السفن في حالة مخالفة أنظمتها الداخلية ، حيث يحق للدولة الساحلية رفع دعوى قضائية ضد سفينة متواجدة بأحد موانئها أو احد المحطات القريبة من شواطئها ، كما أجازت لها أيضا رفع دعوى مدنية وحتى لو وقع انتهاك أنظمتها خارج مياهها الداخلية [4].

وقد منحت الاتفاقية للدولة الساحلية الاختصاص الخالص بمراقبة عملية الإغراق والتصادم سواء حدثت في المياه الإقليمية أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو الجرف القاري، وهذا لايمس بحق المرور البرئ للسفن الأجنبية . ويستند هذا الاختصاص الخالص على عنصر الرقابة التي تمارسها الدولة الساحلية على مجالاتها البحرية

(1) المادة 3 من اتفاقية جناف لقانون البحار لعام 1958

(2) المواد 207 و 213 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

(3) أبو بكر سالم ، تحليل آثار تلوث البيئة الناجم عن مصافي النفط، مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد الثامن العدد الثالث 1982 ص 25 .

(4) المواد 224 و 227 و219 من نفس الاتفاقية.

الخاضعة لولايتها. وكرست الاتفاقية أيضا حق التدخل كأحد المبادئ الأساسية التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية السابقة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار مثل اتفاقية بروكسل لعام 1969 حول المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن التلوث بالنفط واتفاقية لندن لعام 1973 حول حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن السفن [1].

وقد تم تكريس هذا المبدأ بعد وقوع حادثة الناقلة توري كانيون(Torry Canyon) عام 1967 في بحر الشمال ، وشكل تطورا ملحوظا في مجال قواعد القانون الدولي للبيئة وذلك بتوسيع اختصاصات الدولة الساحلية خارج المياه الخاضعة لسيادتها و خاصة في حالة وقوع الحوادث البحرية التي تسببها ناقلات البترول وتشكل تهديدا على البيئة البحرية.

وقد وضعت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 شروط محددة يجب توفرها قبل إعمال الدولة الساحلية لحق التدخل و من أهم هذه الشروط أن يكون الحادث جسيم و محققا او يهدد البيئة البحرية ، كما انه ينبغي على الدولة الساحلية أن تجري مشاورات مع دولة العلم و إبلاغ الدول الأخرى و المنظمة الدولية البحرية.

(1) اتفاقية بروكسل لعام 1969 حول المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية و اتفاقية لندن لعام 1973 حول حماية البيئة من التلوث الناجم عن السفن .

## المطلب الثاني: التزامات خاصة بدولة العلم

ينبغي على الدولة التي تحمل السفن علمها أن تضمن امتثال تلك السفن أو الرافعة لعلمها أوالمسجلة فيها للقواعد والمعايير الدولية المعتمدة من طرف المنظمات الدولية المختصة أومن مؤتمر ديبلوماسي،من أجل منع تلوث البيئة البحرية بالنفط أو خفضه أوالسيطرة علية.كما تعتمد تلك الدول القوانين والأنظمة وتتخذ التدابير الأخرى للتنفيذ الفعال للقواعد والأنظمة، وتشمل هذه التدابير الإجراءات الخاصة بتأمين السفن [1].

وتضمن دولة العلم أيضا بان تحمل السفن الرافعة لعلمها أوالمسجلة فيها على متنها الشهادات التي تتطلبها القواعد المعمول بها دوليا، وأن تخضع للتحقيق دوريا من أجل التحقق من مدى مطابقة هذه الشهادات للحالة الفعلية للسفينة ، و أن تحقق دولة في أية مخافة بناءا على طلب مكتوب من دولة أخرى[2].

ويمكن الإشارة في هذا الصدد أن اتفاقية لندن لعام 1954 حول حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن البترول والمعدلة سنة 1965 وسنة 1969 وسنة 1971 قد وضعت نظاما قانونيا لحماية البيئة البحرية من التلوث بالزيت، بحيث ألقت على عاتق دولة علم السفينة التزامات مطابقة للالتزامات التي فرضتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982.بينما الاتفاقية الدولية لعام 1969 والمتعلقة بالتدخل في حالة الكوارث الناجمة عن التلوث بالنفط ، والتي اعتمدت بعد حادثة توري كانيون(Torry Canyon) وقد تضمنت مبادئ أساسية في مجال منع تلوث البيئة البحرية نتيجة الحوادث البحرية [3].

وتنحصر اختصاصات دولة العلم طبقا لأحكام الجزء الثاني عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 في بعض الاختصاصات التقليدية والتي تشمل

(1) الفقرات 1 و2 من المادة 217 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982

(2) الفقرة 7 و الفقرة 8 من المادة 217 من نفس الاتفاقية.

(3) بدرية عبد الله العوض، الأحكام العامة في القانون الدولي للبحار،مع دراسة تطبيقية للخليج العربي ، الكويت الطبعة الأولى 1988، ص.ص ، 191 - 193.

تنفيذ الالتزامات الدولية بشأن حماية البيئة البحرية تجاه السفن التي تحمل علمها أو مسجلة في إقليمها،باستثناء التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال قاع البحار-الجرف القاري-.

أما في حالة تفريغ بعض الملوثات، فانه كقاعدة عامة تعتبر دولة العلم المختصة بتطبيق أنظمتها القانونية على السفن التي تحمل علمها. فإذا وقعت عملية تفريغ الملوثات في أعالي البحار من طرف السفن، فان قانون دولة العلم هو الذي يطبق علة هذه الحالة. وفي هذا الشأن ينبغي على دولة العلم اتخاذ كافة التدابير المناسبة من أجل السيطرة على التلوث الذي تسببت فيه السفن التي تحمل علمها أوالمسجلة في إقليمها، بشرط ألا تكون التدابير التي تعتمدها دولة العلم أقل فعالية من القواعد التي أقرتها المنظمة الدولية البحرية أو مؤتمر ديبلوماسي [1].

ويمتد اختصاص دولة العلم إلى فرض عقوبات على السفن التابعة لها – العقوبات الجزائية- على كل المخالفات التي ترتكبها هذه السفن. وطبقا لأحكام الجزء الثاني عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحارلسنة 1982، فانه يوجب على دولة العلم تقديم المساعدة و التعاون و الإبلاغ عن كل الحوادث التي تسببها السفن.

وعلى هذا الأساس تقوم دولة العلم بتطبيق القواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال ، و من بينها اتخاذ التدابير الإدارية و القانونية مثل إظهار الشهادات الخاصة بالسفن من ناحية التصميم و البناء و الطاقم و العتاد ، بالاضاقة إلى عملية التفتيش الدوري لهذه السفن.

وكل هذه التدابير التي تضمنها الجزء الثاني عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحارلعام 1982 تطابق التدابير التي جاءت بها اتفاقية لندن لعام 1973 حول حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن السفن[2].

(1) الفقرة 4 و الفقرة 8 من المادة 217 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحارلعام 1982.

(2) اتفاقية لندن لعام 1973 حول حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن السفن.

## المطلب الثالث: التزامات خاصة بدولة الميناء

تفاديا لبعض العراقيل والأخطار التي تعيق الملاحة البحرية و التي تفرضها متطلبات المنطقة الاقتصادية الخالصة ، فقد اقر الجزء الثاني عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 بعض الصلاحيات لدولة الميناء تجاه السفن ذات الحمولة الكبيرة المتواجدة في بعض المجالات البحرية وخاصة في حالة الرسو[1]. ولهذا فان اختصاصات دولة الميناء لاتمتد إلى المخالفات التي ترتكبها السفن في المياه الإقليمية أوالمنطقة الاقتصادية الخالصة، بل تخص إجراء التحقيق أوالمتابعة الجنائية أثناء قيام السفينة بتفريغ النفايات خرقا للأنظمة الوطنية و القواعد الدولية.

وتجدر الإشارة أن دولة الميناء في هذه الحالة تمارس اختصاصاتها كدولة ساحلية في حالة ارتكاب مخالفات مثل التفريغ في المياه الداخلية للبحر الإقليمي أوالمنطقة الاقتصادية الخالصة. وتمارس أيضا اختصاص المتابعة على حساب دولة العلم في أعالي البحار[2]. إلا أن أحكام الجزء الثاني عشر من الاتفاقية لا تنطبق على السفن الحربية أوالقطع البحرية أو غيرها من السفن والطائرات التي تمتلكها أو تستغلها دولة ما و يكون استخدامها لأغراض حكومية و ليست تجارية [3].

ويجب التذكير أن اتفاقية الأمم المتحدة قد وضعت الإطار المؤسسي لحماية البيئة البحرية من الآثار الضارة الناتجة عن استكشاف الثروات المعدنية و استغلالها في منطقة قاع البحار الدولية. إذ منحت السلطة الاختصاص في وضع قواعد مناسبة وأنظمة و إجراءات أخرى تهدف إلى حماية البحرية من الآثار الضارة التي قد تنشا عن هذه الأنشطة وتنفيذها من قبل المستثمرين في المنطقة ، كما تهدف إلى منع الإخلال

(1)المادة 218 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

(2) عباس هاشم الساعدي، حماية البيئة البحرية من التلوث ، مشكلة التلوث في الخليج العربي دراسة قانونية ، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية 2002، ص. 262.

(3) المواد 231 و 236 من نفس الاتفاقية.

بالتوازن الايكولوجي للبيئة البحرية و حماية و حفظ الموارد الطبيعية و منع وقوع ضرر بالثروة النباتية و الحيوانية في البيئة البحرية [1].

## الخاتمة

وبناءا على ماتقدم يمكن القول أن الجزء الثاني عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 ، قد وسع من اختصاصات الدولة الساحلية خارج مياهها الإقليمية من اجل الحفاظ على البيئة البحرية من الأخطار التي تسببها السفن. بالإضافة إلى إدراج حق التدخل كأحد الوسائل القانونية لضمان تنفيذ الالتزامات الملقاة على عاتق الدول الساحلية بهدف حماية البيئة البحرية والمحافظة.

ومن أهم المبادئ التي كرستها الاتفاقية الجديدة هو مبدأ التعاون على المستويين الدولي و الإقليمي مع الأخذ في الحسبان مصالح الدول النامية ، إلى جانب العديد من المفاهيم القانونية الجديدة مثل دولة العلم التي لها أهمية بالغة في مجال حماية البيئة البحرية و خاصة التلوث الناجم عن السفن أو ناقلات البترول.

وأقرت الاتفاقية أيضا بعض القواعد التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية السابقة ذات الصلة بموضوع حماية البيئة البحرية، مثل اتفاقية بروكسل لعام1969 حول المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية و اتفاقية لندن لعام1973 حول حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن السفن .إلا أن هذه الاتفاقية على الرغم من إنها آخر تقنين عرفه للقانون الدولي للبحار حاولت التوفيق بين مصالح الدول الصناعية والدول النامية في مجال حماية البيئة البحرية .

ومن جانب آخر يتضح أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لم تلم بكل الموضوعات نظرا لغموض بعض المفاهيم القانونية التي تضمنها الجزء الثاني عشر ،

(1) عباس هاشم الساعدي، مرجع سابق، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية 2002، ص. 274.

حيث لم يحدد بالتدقيق التزامات الدولة الساحلية في مجال حماية البحرية بل ترك السلطة التقديرية لهذه الدول بما يتماشى ومصالحها ولكون أن معظم السفن الناقلة للبترول ما هي إلا ملك للدول الصناعية .

## قائمة المراجع

### أولا: المراجع باللغة العربية

1 - أحمد عبد الكريم سلامة، التلوث النفطي و حماية البيئة البحرية، الجمعية المصرية للقانون الدولي المجلد عدد 45 - 1989 .

2 - إدريس الضحاك، المصلحة العربية و اتفاقية قانون البحار فيما يتعلق بالمحافظة على البيئة البحرية والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا، قانون البحار الجديد والمصالح العربية، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، تونس1989.

3 - البزاز محمد، حماية البيئة البحرية ، دراسة في القانون الدولي،منشاة المعارف الإسكندرية2006 .

4 - بدرية عبد الله العوض، الأحكام العامة في القانون الدولي للبحار،مع دراسة تطبيقية للخليج العربي ، الكويت الطبعة الأولى1988.

5 -جابر إبراهيم الراوي، المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن تلوث البيئة ، جامعة بغداد 1983 .

6 - لعمامري عصاد، الأحكام التوفيقية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 أطروحة دكتوراه في القانون العام كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو 2014

7 - صلاح الدين عامر،القانون الدولي للبحار، دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

8 - محمد الحاج حمود ، حماية البيئة البحرية من التلوث بالنفط ( دراسة في القانون الدولي) أطروحة دكتوراه جامعة بغداد كلية القانون 2005.

9 -عباس هاشم الساعدي، حماية البيئة البحرية من التلوث ، مشكلة التلوث في الخليج العربي دراسة قانونية ، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية 2002.

10 - زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، دار طلاس دمشق 1994 .

11 - واعلي جمال، الحماية القانوني للبيئة البحرية من أخطار التلوث ( دراسة مقارنة) أطروحة دكتوراه في القانون العام كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2010.

**الوثائق الدولية**

1 - اتفاقية لندن لعام 1954 حول حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن البترول والمعدلة سنة 1965 وسنة 1969 وسنة 1971.

2 - اتفاقية جناف لعام 1958 حول قانون البحار.

3 - اتفاقية بروكسل لعام 1969 حول المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن التلوث بالنفط.

4 - الاتفاقية الدولية لعام 1969 والمتعلقة بالتدخل في حالة الكوارث الناجم عن التلوث بالنفط

5 - إعلان مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية استكهولم – السويد- 5 إلى 16 جوان 1972.

6 - اتفاقية لندن لعام 1973 حول حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن السفن.

7 - اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982.

8 - إعلان مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية ري ودي جاني رو– البرازيل3- إلى 14 جوان 1992.

## النصوص القانونية

1 - المرسوم الرئاسي رقم 96 - 53 المؤرخ في 22 جانفي 1996 المتضمن تصديق الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 6 الصادر في 24 جانفي1996.

## ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

1- BOISSON DE CHAZOURNES Laurence, la protection de l'environnement Marin dans le cadre de la convention des Nations Unies sur le droit de la Mer. Séminaires de Droit International Public, Université de Genève, Faculté de Droit 200.

2- DE LA RUE COLIN and ANDERSON,-« Shipping and the environment: Law and practice », L.L.P, London and Hong Kong, 1998.

3-KISS(A-Ch),«L'affaire de l'Amoco : responsabilité pour une catastrophe écologique » JDI 1985.

4 –LEVY (J.P), les bons offices du Secrétaire général des Nations-Unies en faveur de l'universalité de la convention sur le droit de la mer, RGDIP, pp.871-898.

5- SASSI Selma, la mise en œuvre par l'Algérie de la convention de Montegobay sur le droit de la mer (1982), thèse de doctorat en droit public, Université de Lyon France 2009.

6-TETLY Willian,L'ONU et la convention sur le droit de la mer de 1982, études internationales 164 (1985).